Minister Of Finance

وزير المالية

26 SEP 2022

٥٨٤٩

قرار وزاري رقم (٨٥) لسنة 2022

بشأن نقل تبعية إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية

وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار،

- **بعد الاطلاع على:**
- المرسوم الأميري الصادر في 12 أغسطس لسنة 1986 في شأن وزارة المالية،
- والقرار الإداري رقم (330) لسنة 2009 بشأن إنشاء إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية،
- والقرار الإداري رقم (884) لسنة 2015 بشأن استحداث وحدة تقييم أداء الانفاق الحكومي والمساءلة المالية،
- والقرار الإداري رقم (708) لسنة 2016 بشأن نقل تبعية إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية،
- وكتاب ديوان الخدمة المدنية رقم (657) لسنة 2022 بشأن موافقة مجلس الخدمة المدنية على نقل تبعية إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية،
- وبناءً على ما تقتضيه مصلحة العمل.

قـــــرر: -

المادة الأولى

تنقل تبعية إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية من الوكيل المساعد لشئون الميزانية العامة إلى وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار.

المادة الثانية

تلحق وحدة تقييم أداء الإنفاق الحكومي والمساءلة المالية (بمستوى قسم) بإدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية.

تلفون ٢٢٤٢٠٠١٨/٩ (٩٦٥+) - فاكس: ٢٢٤٤٦٣٦١ (٩٦٥+) - ص.ب ٩ الصفاة ١٣٠٠١ دولة الكويت - البريد الإلكتروني: minoff@mof.gov.kw
Tel. : (+965) 22420018/9 - Fax : (+965) 22446361 - P.O.Box : 9 Safat 13001 State of Kuwait - E-mail : minoff@mof.gov.kw

بسم الله الرحمن الرحيم

المادة الثالثة

تحدد الاختصاصات التفصيلية كالتالي:

أولا: إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية:

1- ربط الموازنة العامة للدولة بتطورات الاقتصاد الكلي.
2- مشاركة إدارة الاقتصاد الكلي في لجان إعداد الموازنة العامة للدولة.
3- إحاطة المسئولين عن الإعداد المحاسبي للموازنة العامة حول آخر التطورات الاقتصادية المحلية الكلية لأخذها بنظر الاعتبار عند إعداد الموازنة.
4- العمل بالتنسيق مع خطة التنمية متوسطة الأجل، على إعداد موازنة متوسطة الأجل تتماشى مع تحقيق أهداف الخطة بقدر تعلق الأمر بدور السياسة المالية في مجال تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي والتخصيص الأفضل للموارد والعدالة الاجتماعية.
5- العمل مع كافة الجهات داخل وخارج وزارة المالية على خلق قواعد بيانات إلكترونية تشمل كافة القطاعات الاقتصادية، وذات العلاقة بدولة الكويت.
6- مشاركة الإدارة فنيا بكافة الاجتماعات المرتبطة بالإدارة الاقتصادية الكلية للاقتصاد الكويتي التي تعقدها وزارة المالية مع الجهات المحلية، والجهات الإقليمية والدولية بهدف توضيح أبعاد السياسة المالية ضمن الإدارة الاقتصادية الكلية، والتأثيرات المتبادلة الآنية والمحتملة لأية توجهات أو تطورات قائمة.
7- إعداد أو تحديث نموذج اقتصادي كلي لدولة الكويت يستهدف تقييم أثر كل من أدوات السياسة المالية على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية للدولة والعكس، أي تقييم تطورات الاقتصاد الكلي على السياسة المالية.
8- اصدار موازنة مبسطة لاطلاع المواطنين (موازنة المواطن).
9- اصدار تقرير شهري يتضمن عرض أهم التطورات الاقتصادية، لإحاطة متخذي القرارات بأهم ما يتعرض له الاقتصاد الكويتي من صدمات إيجابية وسلبية، وأداء الاقتصاد على مستوى الحسابات القومية، والموازنة، والتضخم، وأسعار الصرف، وسوق العمل، وسوق الأوراق المالية، والتطورات النقدية، والسوق النفطي، وميزان المدفوعات، وأداء الاقتصاد الأمريكي، والأوربي، وما ينشر من تقارير ذات علاقة.
10- ما يوكله وزير المالية من مهام أخرى للإدارة، ذات علاقة بالسياسة المالية والاقتصاد الكلي لدولة الكويت.

تلفون ٢٢٤٢٠٠١٨/٩ (٩٦٥+) - فاكس: ٢٢٤٤٦٣٦١ (٩٦٥+) - ص.ب ٩ الصفاة ١٣٠٠١ دولة الكويت - البريد الإلكتروني: minoff@mof.gov.kw
Tel. : (+965) 22420018/9 - Fax : (+965) 22446361 - P.O.Box : 9 Safat 13001 State of Kuwait - E-mail : minoff@mof.gov.kw

بسم الله الرحمن الرحيم

ثانيا: وحدة تقييم أداء الانفاق الحكومي والمساءلة المالية:

1- تطبيق مؤشرات الإنفاق الحكومي والمساءلة المالية وفقاً للدليل الإرشادي الصادر عن وزارة المالية بهذا الشأن ووفقاً للمعايير الدولية الصادرة عن سكرتارية البيفا في البنك الدولي.
2- إعداد التقارير اللازمة عن نتائج التقييم متضمنة التوصيات التي من شأنها تبني إدارة المالية العامة سياسات إصلاح وتحسينات لرفع كفاءة أداء أجهزة الوزارات والإدارات والهيئات والمؤسسات العامة.
3- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ على مؤشرات قياس الأداء التي يصدرها البنك الدولي (سكرتارية البيفا) وتحديث الدليل الارشادي الصادر عن وزارة المالية.
4- التنسيق مع البنك الدولي (سكرتارية البيفا) في جميع الموضوعات المتعلقة بمؤشرات تقييم الأداء.
5- تحديد متطلبات بناء القدرات من برامج تدريبية وورش عمل بالتنسيق مع البنك الدولي (سكرتارية البيفا) والتي من شأنها رفع كفاءة العاملين في هذا المجال.
6- التنسيق مع قطاعات وزارة المالية لتوفير المعلومات والبيانات الضرورية لتطبيق مؤشرات الأداء.
7- التنسيق مع الهيئات والمؤسسات وجميع الجهات الحكومية ذات العلاقة بتقييم الأداء أو تكون مصدراً من مصادر المعلومات.

المادة الرابعة

على المسئولين كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره.

عبد الوهاب محمد الرشيد

وزير المالية
ووزير الدولة للشئون الاقتصادية
والاستثمار

تلفون ٢٢٤٢٠٠١٨/٩ (٩٦٥+) - فاكس : ٢٢٤٤٦٣٦١ (٩٦٥+) - ص.ب ٩ الصفاة ١٣٠٠١ دولة الكويت - البريد الإلكتروني : minoff@mof.gov.kw
Tel. : (+965) 22420018/9 - Fax : (+965) 22446361 - P.O.Box : 9 Safat 13001 State of Kuwait - E-mail : minoff@mof.gov.kw

وزارة المالية

عاصمة الثقافة الإسلامية ٢٠١٦

Kuwait Capital of Islamic Culture 2016

٢٦ مايو ٢٠١٦

١٨٦٢٢

قرار إداري رقم (٨٠٧) لسنة 2016
بشأن نقل تبعية إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية

وكيل وزارة المالية

- بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1979 بشأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له .
- وعلى المرسوم الصادر بتاريخ 1979/4/4 بشأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته .
- وعلى المرسوم الصادر بتاريخ 12 اغسطس لسنة 1986 في شأن وزارة المالية .
- وعلى القرار الإداري رقم (330) لسنة 2009 بشأن إنشاء إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية .
- وعلى كتاب ديوان الخدمة المدنية رقم (م خ م / 411 / 25 / 2016) بتاريخ 2016/5/22 بشأن الموافقة على نقل تبعية إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية .
- وعلى القرار الوزاري رقم (49) لسنة 2015 بشأن تفويض وكيل وزارة المالية في بعض اختصاصات الوزير .
- وبناءً على ما تقتضيه مصلحة العمل .

- قرر -

مادة أولى

تنقل تبعية إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية من وكيل الوزارة إلى الوكيل المساعد لشئون الميزانية العامة .

مادة ثانية

على المعنيين كل فيما يخصه تنفيذه ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

وكيل وزارة المالية

خليفة مساعد حماد
وكيل وزارة المالية

قرار إداري رقم (٨٨٤) لسنة 2015
بشأن إستحداث وحدة تقييم اداء الإنفاق الحكومي والمسائلة المالية

==========

وكيل وزارة المالية

- بعد الإطلاع على المرسوم الصادر بتاريخ 1986/8/12 بشأن وزارة المالية .
- وعلى القرار الإداري رقم (330) لسنة 2009 الصادر بتاريخ 2009/6/11 بشأن إنشاء ادارة الاقتصاد الكلي و السياسة المالية .
- وعلى كتاب ديوان الخدمة المدنية رقم (2015021193) بتاريخ 2015/5/24 بشأن الموافقة على إستحداث وحدة تقييم اداة الانفاق الحكومي والمسائلة المالية .
- وعلى القرار الوزاري رقم (11) لسنة 2010 الصادر بتاريخ 2010/3/17 بشأن تفويض وكيل وزارة المالية في بعض إختصاصات الوزير .
- وبناء على ما تقتضيه مصلحة العمل .

- قـــرر -

مادة أولى: تستحدث (وحدة تقييم اداء الإنفاق الحكومي والمسائلة المالية) لتتبع إدارة الإقتصاد الكلي والسياسة المالية .

مادة ثانية: يحدد المستوى التنظيمي لوحدة تقييم أداء الانفاق الحكومي والمسائلة المالية بمستوى (قسم) .

مادة ثالثة: تختص وحدة تقييم أداء الإنفاق الحكومي والمسائلة المالية بالمهام التالية:

1- تطبيق مؤشرات الإنفاق الحكومي والمسائلة المالية وفقا للدليل الإرشادي الصادر عن وزارة المالية بهذا الشأن ووفقا للمعايير الدولية الصادرة عن سكرتارية البيفا في البنك الدولي .

2- إعداد التقارير اللازمة عن نتائج التقييم متضمنة التوصيات التي من شأنها تبني إدارة المالية العامة سياسات إصلاح وتحسينات لرفع كفاءة أداء أجهزة الوزارات والإدارات والهيئات والمؤسسات العامة .

3- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ على مؤشرات قياس الأداء التي يصدرها البنك الدولي (سكرتارية البيفا) وتحديث الدليل الإرشادي الصادر عن وزارة المالية .

4- التنسيق مع البنك الدولي (سكرتارية البيفا) في جميع الموضوعات المتعلقة بمؤشرات تقييم الأداء .

5- تحديد متطلبات بناء القدرات من برامج تدريبية وورش عمل بالتنسيق مع البنك الدولي (سكرتارية البيفا) والتي من شأنها رفع كفاءة العاملين في هذا المجال .

6- التنسيق مع قطاعات وزارة المالية لتوفير المعلومات والبيانات الضرورية لتطبيق مؤشرات الأداء .

7- التنسيق مع الهيئات والمؤسسات وجميع الجهات الحكومية ذات العلاقة بتقييم الأداء أو تكون مصدرا من مصادر المعلومات .

مادة رابعة: على المسئولين كل فيما يخصه تنفيذه ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

وكيل وزارة المالية

عبدالمحسن سعود الطيار
الوكيل المساعد
لشئون التخزين ونظم الشراء

٢٠٠٦٦

قرار إداري رقم (٣٣٠) لسنة ٢٠٠٩

بشأن إنشاء إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية

==========

وكيل وزارة المالية

- بعد الإطلاع على المرسوم الصادر بتاريخ ١٢ أغسطس لسنة ١٩٨٦ في شأن وزارة المالية.
- وعلى كتاب ديوان الخدمة المدنية رقم (م خ م /٢٠٠٩/٢٥/٢٦٢) بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٧ بشأن الموافقة على إنشاء إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية.
- وبناء على ما تقتضيه مصلحة العمل.

- قـــــــرر -

مادة أولى: تنشأ إدارة جديدة تسمى إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية تتبع وكيل الوزارة.

مادة ثانية: تختص إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية بالآتي :

أولاً: نشاط الاقتصاد الكلي:-

١. مراجعة تطورات القطاع الخارجي وقطاع العقارات والقطاع النقدي والقطاع المالي لوضع التوقعات الاقتصادية الرئيسية على المدى القصير والمدى المتوسط للاستفادة بها في وضع السياسات المالية وإعداد تقديرات الميزانية .

٢. فحص العلاقات بين الاقتصاد الكلي والعوامل المالية المتغيرة .

٣. تحليل تأثر السياسة المالية قصيرة الأجل بفعل التطورات الاقتصادية ودراسة أسباب الاختلاف بين المنظور المالي متوسط المدى وأهدافه والميزانية المعتمدة .

٤. بحث وتطوير أولويات الإنفاق العام بعيد المدى للمساهمة في مجال البيانات اللازمة لإعداد الخطط الخمسية للتنمية .

٥. تطوير وصيانة قاعدة بيانات خاصة بوزارة المالية والاستفادة من البيانات الاقتصادية التي تصدر من الجهات المهتمة بالتحليل الاقتصادي الكلي (مثل بنك الكويت المركزي والإدارة المركزية للإحصاء والبنوك التجارية والاستثمارية والمنظمات المالية الدولية).

ثانياً :نشاط المالية العامة :-

١. التنبؤ بالمصروفات والإيرادات على المدى القصير والمدى المتوسط بشكل إجمالي على مستوى الأبواب والمجموعات بالميزانية بمراعاة أثر تغير معدل التضخم وخطط التوظيف وما يصدر من قرارات أو قوانين تؤثر على معدلات الإنفاق .

٢. تقييم السياسة المالية الحالية المتبعة واقتراح سياسة بديلة لترشيد المصروفات وتنمية الإيرادات العامة على المدى المتوسط بالتنسيق مع القطاعات والإدارات المعنية .

٣. تقييم عمليات التمويل الحكومية ومقدارها بما يتوافق مع أهداف الخطة المالية وبحث آثار التغير المتوقع في الإيرادات النفطية وغير النفطية على المدى المتوسط والطويل على الإنفاق الحكومي وعلى تنمية القطاع الخاص وكيفية العمل على مواجهة ذلك .

٤. إعداد نماذج خاصة بتحليل الحساسية للوقوف على الآثار المترتبة على الإنفاق والوضع المالي في ظل ما قد يطرأ من بدائل أو متغيرات اقتصادية .

ثالثاً: نشاط تحليل السياسة المالية :-

١. التنبؤ طويل الأجل لمختلف أوجه الإنفاق العام .

٢. تحليل إطار العمل المالي الملائم متوسط الأجل وطويل الأجل المبنى على التقديرات المتوقعة للإيرادات النفطية وغير النفطية والاحتياجات من الإنفاق العام .

٣. تحديد مجموعة مناسبة من المؤشرات المالية .

٤. تحليل تطور القطاع النفطي وآثاره استنادا إلى تنبؤات وتوقعات وزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية .

٥. ضمان وجود اتساق بين تقديرات الميزانية والمنظور المالي متوسط المدى وعائدات الاستثمارات .

٦. تقييم مقترحات الإصلاح الضريبي بالتنسيق مع الإدارات المختصة.

٧. تحليل السياسات المالية التي لا يتم تحليلها في أي من إدارات وزارة المالية.

رابعاً : إعداد تقارير دورية عن الأوضاع الاقتصادية وتطورها وبدائل السياسات المالية والتنبؤ بالمصروفات والإيرادات وأي تقارير أخرى عن نتائج أعمالها .

مادة ثالثة: على المسئولين كل فيما يخصه تنفيذه ويعمل به إعتباراً من تاريخ صدوره.

وكيل وزارة المالية

خليفة مساعد حمادة
وكيل وزارة المالية